تصور مقترح لدور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في التعامل مع تداعيات الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي –دراسة تحليلية

د. علي سالم مصباح قريز
المؤلف https://orcid.org/0009-0005-0457-9579
قسم الخدمة الاجتماعية -كلية العلوم الانسانية والتطبيقية-جامعة الزيتونة - دولة ليبيا
البريد الالكتروني: Aligreez1972@gmail.com

The Effect of Brainstorming and Problem-Solving Strategies on Developing Creative Thinking among Physical Education Students at Al-Zaytuna University

Dr. **Ali Salem M. Gureiz**
Department of Social Work, Faculty of Human and Applied Sciences, Al-Zaytoonah University, Libya
E-mail: Aligreez1972@gmail.com

تاريخ الاستلام: 15-10-2025، تاريخ القبول: 02-12-2025، تاريخ النشر: 15-12-2025.

ملخص البحث: -

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على مقترح للدور المهني للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في الحد من تداعيات الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي باعتبارها من القضايا الملحة التي تهدد الامن القومي الليبي، وذلك في ظل تزايد اعداد المهاجرين غير الشرعيين باستمرار إذ إن الظاهرة معقدة ومتشابكة العوامل والأسباب والتي تلقي بظلالها على مجتمعنا الليبي ومؤسساته المختلفة ،حيث إنها أصبحت من الظواهر الاجتماعية التي فاقت قدرات المجتمع وامكانياته لما تسببه من مشاكل على مختلف الأصعدة الأمر الذي يزيد من معاناة المجتمع وخطراً يهدد الاستقرار والتنمية فيه، حيث يعد هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية من خلال عرض وتحليل التراث المعرفي حول ما كتب عن هذه الظاهرة ،ويهدف الى التعرف على أسباب الهجرة غير شرعية و تداعياتها على المجتمع الليبي والوصول الي استنتاجات يتم من خلالها وضع تصور مقترح للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في الحد من تداعيات الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي .

الكلمات المفتاحية: تصور مقترح –الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية–الهجرة غير الشرعية.

Abstract:

This study seeks to shed light on a proposed framework for the professional role of generalist social work practice in mitigating the repercussions of irregular migration on Libyan society, given that it represents one of the pressing issues threatening Libya's national security. This is particularly evident in light of the continuous increase in the number of irregular migrants, as the phenomenon is complex and multifaceted in its

causes and determinants, casting significant social, economic, and institutional impacts on Libyan society and its various institutions.

Irregular migration has become one of the social phenomena that exceed the capacities and resources of society, due to the wide range of problems it generates at different levels, thereby intensifying societal suffering and posing a serious threat to stability and development.

This research adopts a descriptive–analytical approach by reviewing and analyzing the existing body of literature related to this phenomenon. It aims to identify the causes of irregular migration and its repercussions on Libyan society, and to reach conclusions that contribute to formulating a proposed framework for generalist social work practice in mitigating the repercussions of irregular migration on Libyan society.

Keywords: Proposed Framework – Generalist Social Work Practice – Irregular Migration

المقدمة: -

ليس غريب عندما نتحدث عن ظاهرة الهجرة بشكل عام في الوقت الراهن لكونها ببساطة لم تكن وليدة اليوم حيث إنها ظاهرة قديمة بقدم المجتمعات الإنسانية، فكثيراً ما ينتقل الأفراد والجماعات من مكان إلى آخر إما من أجل الهروب من الصراعات السياسية أو الحروب أو الكوارث أو الأمراض الفتاكة والأزمات أو من أجل الحصول على الماء والغذاء والأمن.

وطالما إن هناك عوامل قد تدفع الفرد إلى التفكير في الهجرة فإن هذه الظاهرة لن تنتهي ولن تتوقف، حيث أن هناك دوافع تدفع الأفراد إلى الهجرة والتي منها وكما أسلفنا مثل الحروب والأمراض والصراعات والفقر والغلاء وغيرها من الدوافع وخصوصاً في وجود بيئية فاسدة غير صالحة للعيش الآمن ، وفي مقابل آخر يرى المهاجر ويطمح في تحسين مستواه المعيشي والأمني والصحي والتعليمي وغيرها من المتطلبات الحياتية والإنسانية للهجرة إلى بيئة أكثر أمناً لما تتمتع به من عوامل جذب له، بالرغم من المخاطر التي يتعرض لها المهاجرين من قسوة وعنف وابتزاز واعتقال ، والمخاطرة في ركوب الأمواج العاتية و القاتلة وغيرها من صنوف الصعاب والمخاطر.

وتزايدت في الآونة الاخيرة ظاهرة الهجرة غير الشرعية فتدهور المستوى الاقتصادي وانخفاض الأجور إلى جانب الفارق في توزيع الدخول وهيمنة مجموعة صغيرة على مقدرات البلد وانتشار الفساد كل ذلك ساهم في تنامي هذه الظاهرة.

والممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية منظوراً شاملاً للتعامل مع المشكلات الاجتماعية على مختلف المستويات (مستوى الفرد ومستوي الأسر والجماعات ومستوي المجتمعات) من خلال

التركيز على الانساق المختلفة المرتبطة بالمشكلة والسعي لإيجاد حلول لها في إطار تحقيق العدالة الاجتماعية للمجتمعات كافة

مشكلة البحث: –

نظرا لما تمثله ظاهرة الهجرة غير الشرعية من تداعيات خطيرة تستلزم الوقوف عندها بالدراسة والبحث وذلك لتعقدها وتشابك عواملها وأسبابها وآثارها على المنطقة بشكل عام ومجتمعنا الليبي بشكل خاص، حيث إنها أصبحت من الظواهر الاجتماعية التي فاقت قدرات وامكانيات المجتمع ومؤسساته الاجتماعية وأصبحت خطرً عليها لما تسببه من مشاكل على مختلف الأصعدة الأمر الذي يزيد من معاناة المجتمع وخطراً يهدد الاستقرار وعاملاً يزعزع الأمن والبناء والتنمية فيه.

ومن جانب آخر إن مجتمعنا الليبي كغيرة من المجتمعات لم يسلم من تداعيات تلك الظاهرة وذلك لما يتمتع به من موقع جغرافي استراتيجي يعد من الدوافع الأساسية للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ، كما إن الدول الأوربية لم تقف عاجزةً أمام هذا الكم الهائل من المهاجرين فقد احكمت سيطرتها على حدودها وهذا ما دفع بالمهاجرين إلى البقاء في ليبيا الأمر الذي انعكس على الحياة الاجتماعية بشكل عام بالرغم من المجهودات الذي تبذل في محاول لتنظيم وتقليل وحصر أعدادها إلا أن تلك الجهود لم تنجح وفشلت إلى الآن وما زلنا نرى هذه الظاهرة في تزايد الأمر أصبح كارثي ويهدد النسيج الاجتماعي والأمن القومي لمجتمعنا بشكل عام.

حيث إن عدم السيطرة على الحدود وانعدام مراقبتها وقلة الامكانيات إلى جانب الانقسام السياسي كل ذلك انعكس على تزايد أعداد المهاجرين إلى مجتمعنا الليبي الأمر الذي يدق ناقوس الخطر في المجتمع لتظافر كل الجهود لمحاولة السيطرة عليها او تنظيمها او حتى حصرها كي يتم التعامل معها، حيث يشير تقرير المنظمة الدولية للهجرة إلى أن عدد المهاجرين المقيمين في ليبيا بلغ حـــوالي سبعمائة آلف نسبة بنسبة تصـــل إلى 30% مـــن إجمال عـدد السكان (المنظمة الدولية للهجرة 2023)

ومن جانب آخر فإن التغيرات المتسارعة التي يتعرض لها العالم بأسره ومجتمعنا الليبي بشكل خاص أثرت بشكل مباشر على التغيرات الديمغرافية سواءً على المستوى الداخلي أي الانتقال داخل المجتمع من مدينة إلى أخر بحثاً على الأمن وطلباً للرزق أو على مستوى الدولي والمتمثلة في الهجرة الغير شرعية وهذا النوع من الهجرات ترك أثراً خطيرا على النسيج الاجتماعي الليبي وترتب عليه ظهور العديد من الظواهر والمشكلات المتشعبة الأمر الذي دفع بالممارسة العامة للخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية أن يكون لها دور من خلال مجلاتها المتعددة وطرقها ومداخلها ونماذجها العلمية ضمن شبكة العلاقات الدولية والتي تضم العديد من التخصصات التي لها شأن

في هذا الجانب ضمن العمل الفريقي خاصاً بعد ثورة الاتصالات والتطور العلمي والعولمة والتي جعلت من العالم قرية صغيرة وأصبحت الظواهر والمشكلات الاجتماعية عابرة للقارات حيث انضم الاخصائيين الاجتماعيين في العمل في كل المنظمات والمؤسسات المحلية و الدولية وخاصة التابعة للأمم المتحدة وتقديم مقترحات وتصورات للعديد من القضايا والمشكلات ذات الصبغة الدولية لمقابلة الاحتياجات الانسانية في إطار مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة، والحقوق الاجتماعية والمواطنة، وتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية وتحسين نوعية حياة الإنسان في المجتمع.

ان تزايد أعدا المهاجرين ينذر بخطر وخيم على المجتمع الليبي لأن له تداعيات مختلفة على كافة الانساق الاجتماعية بالمجتمع ومؤسساته الخدمية وبناؤه الاجتماعي، وبناءً على ذلك يمكن تحديد مشكلة البحث في الاجابة على التساؤل ما التصور المقترح لدور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في التعامل مع تداعيات الهجرة غر الشرعية على المجتمع الليبي؟

أهداف البحث: -

يهدف البحث الحالي إلى تحقيق الهدف الرئيسي التالي: –وهو وضع تصور مقترح لدور الممارسة العامة الخدمة الاجتماعية في التعامل مع تداعيات الهجرة الغير الشرعية على المجتمع الليبي، وينبثق عن هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية الآتية: –

1– التعرف على أسباب الهجرة غير شرعية.

2–التعرف على تداعيات الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي.

3–وضع تصور مقترح للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في الحد من تداعيات الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي.

تساؤلات البحث: -

يسعى البحث الحالي إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي الذي مؤداه: – ما التصور المقترح لدور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في التعامل مع تداعيات الهجرة الغير الشرعية على المجتمع الليبي؟ وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية الآتية: –

1– ما هي اسباب الهجرة غير الشرعية؟

2– ماهي تداعيات الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي؟

3–ما التصور المقترح للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية للحد من تداعيات الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي؟

أهمية البحث: –

أصبح موضوع الهجرة غير الشرعية من الموضوعات الشائكة والمعقدة لما يسببه من انزلاق البلاد في مشكلات مركبة تلقي بظلالها على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

والسياسية على المجتمع الليبي لأنها أثرت تأثير مباشر على البنية الاجتماعية في المجتمع الليبي وأسهمت إسهاماً مباشرا على الديمغرافية الليبية وخاصة في المناطق الجنوبية وخلفت العديد من الأمراض الاجتماعية كانتشار الجريمة والمخدرات والأمراض المعدية والسارية ، لذلك ينبغي أن تكون الشغل الشاغل لكل المؤسسات الاجتماعية بالمجتمع كلاً في مجال تخصصه وعلمه، لذلك يمكن الإشارة إلى أهمية البحث في النقاط الآتية :-

-تنبع اهمية البحث من اهمية الظاهرة المدروسة لكونها في تنامي وتزايد مضاعف وأصبحت من الظواهر العصرية العابرة للحدود.

- إن تداعيات الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي من القضايا والتي تعد في غاية الأهمية التي لا يمكن للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية أن تتجاهلها لكونها تشكل قيمة من قيم المهنة التي تتعامل مع الإنسان في مختلف ازماته من خلال أهدافها العلاجية والوقائية والتنموية.

-أضحت الهجرة غير الشرعية تهدد الأمن القومي الليبي وأمن الدول المجاورة لليبيا ذلك بسبب أعداد المهاجرين يوم بعد يوم وهذا ما نعايشه ونلتمسه حتى في واقعنا اليومي وذلك في كون أن الهجرة من الساحل الليبي تمثل بؤرة من بؤر التوتر في العالم.

-من المؤمل أن يعطي هذا البحث مؤشراً يُطرح من خلاله طبيعة هذه الظاهرة المتنامية وتداعياتها حتى على الامن القومي الليبي ومن ثم التنبؤ بما سوف تكون عليه في المستقبل.

- وضع تصور مقترح لدور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مجالات الهجرة غير الشرعية مقدمة ضرورية لفتح مجالات أخرى للممارسة العامة ولاقتراح استراتيجيات وأساليب فعالة لتنمية وتطوير الممارس المهني للعمل بكل مهنية.

مفاهيم البحث:

سوف يتم التطرق إلى عدداً من المفاهيم والمصطلحات التي تستوجب التوضيح والتعريف، وذلك لكون ان المفهوم "الوسيلة الرمزية التي يستعين بها الإنسان للتعبير عن المعاني والأفكار المختلفة، بغرض تناقلها أو توصيلها لغيره من أفراد المجتمع الذي يعيش بينهم أو يتفاعل معهم (عبد الله،1995). ومن بين مفاهيم البحث الآتي: -

1-الهجرة كمفهوم عام هي: - حركة انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان اقامتهم إلى مكان آخر (خليفة،2010).

-الهجرة غير الشرعية تعرف بأنها: - انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان لآخر بطرق سرية وبالمخالفة لقوانين الهجرة المتعارف عليها(شحاته،2010،ص48) ، وحسب تعريف الأمم المتحدة فالهجرة تعني انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى وتكون عادة مصاحبة لتغيير محل

الإقامة ولو لفترة محددة(اسماعيل،1997،ص57) ، وهي أيضا دخول المهاجرين إلى بلدان غير بلدانهم بدون تأشيرات أو أذونات دخول مسبقة (الغزالي،2015،ص29).

-عرف المشرع الليبي الهجرة غير الشرعية بأنها "كل من دخل أراضي ليبيا أو أقام بها بدون إذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى"(القانون19 لمكافحة الهجرة،2010،م1).

-التعريف الإجرائي للهجرة غير الشرعية تعني: - التسلل والدخول إلى ليبيا أفراداً وجماعات بطريقة سلوكية اجرامية مخترقاً الحدود بشكل غير نظامي أو عبر منافذ غير رسمية يسلكها المهاجر بغية البقاء في ليبيا أو الهجرة إلى بلد اخر يترتب على ذلك تداعيات خطيرة على المجتمع الليبي ومؤسساته الاجتماعية كافة.

-الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية: -يشير هذا المفهوم إلى مقدرة الأخصائيين الاجتماعيين للعمل مع مختلف الانساق (الأفراد-الأسر-الجماعات الصغيرة-المنظمات-المجتمعات) التي تستخدم إطاراً نظرياً فعالاً يتيح لهم الفرصة لاختيار ما يتناسب من أساليب واستراتيجيات للتدخل في مشكلات ومستويات هذه الانساق (الاصغر :2014، ص36).

-وهي إطار للممارسة يوفر للأخصائي الاجتماعي أساساً نظرياً انتقائياً لإحداث التغيير في كافة مستويات الممارسة من الفرد إلى المجتمع بما يسهم في تحقيق مسئوليات الممارسة العامة لتوجيه وتنمية التغيير المخطط وحل المشكلة (ابوالنصر،2009، ص106).

-كما أنها اتجاه للممارسة الذي يركز في الأخصائي الاجتماعي على استخدام الانساق البيئية والأساليب والطرق الفنية لحل المشكلة دون تفضيل التركيز على تطبيق طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية (علي،189،2009)، وهي كذلك كل أساليب وأشكال التدخل المهني وما يترتب عليه من إجراءات وتدابير يتم من خلالها تحديد المشكلات والمواقف والعملاء ومهمات العمل ومسؤولياته سواءً على المستوى الفردي أو الجمعي (خليفةواخرون،1987، ص77).

-التعريف الإجرائي للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية: -هي نوع من الممارسة للأخصائي الاجتماعي تتيح له استخدام كل طرق مهنة الاجتماعية مرتكزا على إطارها النظري والمعرفي والقيمي والمهاري من أجل تحقيق الهدف من التدخل المهني وهو التركيز على المشكلة بغض النظر عن الطريقة المستخدمة من أجل التخفيف من حدة تداعيات الهجرة غير الشرعية على المجتمع وانساقه الاجتماعية.

الدراسات السابقة:

1-دراسة (عبدالحميد،2015) بعنوان: - الآثار الاجتماعية والثقافية المصاحبة للهجرة الوافدة إلى المجتمع الليبي، حيث تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية ومن بين أهدافها معرفة الآثار

الاجتماعية والثقافية للمهاجرين على المجتمع الليبي، إلى جانب التعرف على حجم هذه الظاهرة، واستخدم الباحث منهج المسح بالعينة للحصول البيانات وجمع المعلومات، ومكان هذه الدراسة مدينة طبرق الليبية، وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها ما يلي: –

–توصلت الدراسة في نتائجها بارتفاع معدل الجريمة والسلوك الإجرامي.

–ظاهرة زواج الليبيات بالمهاجرين والوافدين.

2– دراسة (السطى ،2019) بعنوان: – الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول المعبر (دراسة تلك الآثار على جنوب ليبيا)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي في مناطق الجنوب، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية إلى جانب الرجوع إلى تاريخ هذه الظاهرة باستخدام المنهج التاريخي لسرد بعض الوقائع، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي: –

–اسهمت هذه الظاهرة في انتشار الأمراض العضوية والثقافية التي اسهمت بدورها في التفكك الاجتماعي.

–انتشار عصابات التهريب والإرهاب وتحولت ليبيا لدولة منتهكة السيادة وتدمير مرافقها الحيوية.

3–دراسة (شبيك،2023)، بعنوان: – الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي (دراسة تحليلية)، انطلقت هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي، إلى جانب معرفة تداعياتها وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية على أمن واستقرار المجتمع، حيث تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية من خلال تحليل للبيانات المتحصل عليها، وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها ما يلي: –

–انتشار الجريمة وزيادة معدلاتها وانتشار ظاهرة تجارة البشر والمخدرات.

–تنامي الجماعات الإرهابية والأفكار الضالة.

–الإخلال بالنسيج الاجتماعي من خلال زيادة أعداد المهاجرين وهذا مؤشر خطير على التركيب السكاني للمجتمع الليبي.

4–دراسة (اشنيبو ،2015)، بعنوان: – العوامل الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية وتأثيرها على المجتمع الليبي، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة المصرية إلى ليبيا، حيث تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، وتم جمع البيانات من خلال استخدام منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة قوامها 50مهاجر بمراكز الاحتجاز، وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها ما يلي: –

–إن غالبية المهاجرين كانوا من الذكور، وهذا ينعكس على العمل والبطالة بالمجتمع.

-ارتفاع تكاليف مكافحة الهجرة، مما ينعكس سلباً على التنمية بالمجتمع.

5- دراسة (محمود، 2009) بعنوان: - الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على الهجرة غير الشرعية ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها حيث سعت هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار الاجتماعية، النفسية، والاقتصادية المترتبة على الهجرة غير الشرعية، الى جانب التعرف على أثر هذه الهجرة على القيم والعادات بالمجتمع، حيث تكون مجتمع الدراسة على عينة من الأسر المهاجرة إلى أوروبا واستقروا في إيطاليا، وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها ما يلي: -

- إن للهجرة غير الشرعية تأثير مباشر على اقتصاد تلك الدول وكذلك تغير في نمط العادات والتقاليد والقيم بها.

6- دراسة (محمد ،2009) بعنوان: - تصور مقترح للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتوعية الشباب من مخاطر الهجرة غير الشرعية، حيث حاولت هذه الدراسة التعرف على اتجاهات الشباب نحو الهجرة غير شرعية في محاولة التوصل إلى مقترح لتوعية الشباب من مخاطر الهجرة، حيث توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي: -

-إن اتجاهات الشباب نحو الهجرة اتجاه مؤيد لها بالرغم من المخاطر التي قد يتعرضون لها.

-إن أكثر الدوافع لهذه الهجرة كانت الدوافع الاقتصادية بالدرجة الأولى وختمت هذه الدراسة بوضع تصور مقترح لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

7-دراسة (حديدان ،2009) بعنوان: - الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالجريمة المنظمة في الدولة الليبية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن علاقة المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون ليبيا بارتكاب الجريمة المنظمة، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية من خلال الاطلاع على التراث العلمي حول ما كتب حول هذه الظاهرة واستخلاص النتائج حيث توصلت هذه الدراسة في نتائجها الى ما يلي: -

-ان هناك أعداد كبير من المهاجرين غير الشرعيين الذين قاموا بارتكاب العديد من الجرائم وتم استغلال هؤلاء المهاجرين نتيجة لظروفهم السيئة في تنفيذ الجرائم

- واوصت الدراسة بإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بمدى انتشار الجريمة من قبل المهاجرين غير الشرعيين.

8-دراسة (عرفان ،2006، ص321-358) بعنوان "تصور مقترح لإعداد أخصائي اجتماعي دولي"، حيث تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي:

–إن الأخصائي الاجتماعي يمكن أن يعتمد على مجموعة من المهارات المهنية لأداء دوره المهني مع اللاجئين كمهارة إدارة الكوارث والأزمات العالمية، مهارة حل المشكلات بطريقة علمية ومهارة التفاوض، ومهارة إجراء الاتصالات بأنواعها اللفظي وغير اللفظي.

تعقيب على الدراسات السابقة:

و بتحليل ما توصلت إليه تلك الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها، و إلى جانب مراجعة بعض أدبيات الدراسات الأخرى ذات العلاقة بموضوع البحث فإن دوافع الهجرة تكاد تكون متشابه وتداعياتها متعددة على المجتمع حيث تتفق الدراسات السابقة مع البحث الحالي في تناولها لموضوع الهجرة غير الشرعية بصفة خاصة، من ناحية الأسباب الدافعة، والتداعيات المترتبة من أجل وضع الحلول لها ، ولكنها تختلف عليها في وضع تصور مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية للحد من تأثير الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي، واستفاد البحث الحالي أيضاً من تلك الدراسات في تحديد وصياغة مشكلة البحث وصياغة أهدافه وتحديدها بدقة وتساؤلاته وتحديد المنهج المستخدم ومناقشة النتائج.

الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية:

تتعدد الدوافع حيال اللجوء إلى الهجرة والتفكير بها، والدوافع معقدة ومتشابكه ولكنها تؤدي في النهاية إلى اللجوء للهجرة بأي ثمن وبدون تفكير للعواقب حتى ولو كلف المهاجر حياته في سبيل الوصول إلى الهدف، ولهذه الظاهرة اسباب ودوفع منها أسباب ظاهرة وأسباب أخرى غير ظاهرة ذاتية مما يجعل من الصعب حصر هذه الدوافع ومن بين هذه الدوافع لا للحصر فيما يلي: –

1-الدافع الاقتصادي والاجتماعي: -

يرى علماء الاجتماع أن هناك ترابط وثيق بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية حيث أن للبعد الاقتصادي والاجتماعي عوامل تدفع الفرد إلى الهجرة، وذلك من خلال أن لكل مهاجر غايته هو الحصول على مستوى اقتصادي واجتماعي يمكنه من العيش بسلام، لذلك فغياب العدالة في توزيع الدخول، ووجود مجتمع طبقي، وقلة فرص العمل وغيرها من الأسباب قد تدفع إلى الهجرة حتى ولو كانت غير الشرعية وسرية وخطيرة لتحقيق طموحاته إلى بلد أكثر تقدماً وتطوراً.

–كما أنه من الدوافع الاقتصادية التي تدفع إلى الهجرة والتفكير بها في أغلب الاحيان هي الحاجة والعجز عن الحصول عليها بسبب الفقر وقلة الدخل وانعدامه وقلة فرص الحصول على وظيفة وعمل، الى جانب وعجز الدولة والمجتمع عن التوظيف وتأمين دخل للفرد ، فالبطالة وخاصة بطالة الخريجين الشباب تعد من الأسباب الرئيسية في التفكير في الهجرة ،حيث يلجأ الفرد إلى الهجرة بدون تفكير والعبور إلى طريق مجهول وبدون حتى أوراق سفر ثبوتية ، وتكمن

البطالة في ندرة رأس المال والركود الاقتصادي وعدم تنسيق سوق العمل إضافة إلى تزايد النمو السكان(سليم،2020،ع49) .

–وهناك من بين الدوافع الاقتصادية تدنى مستوى معيشة الفرد من خلال ضعف الدخل فتجعله غير قادر على توفير متطلباته الأساسية والملحة فقط وهذا أيضا ما يدفعه إلى البحث عن مكان آخر تتوفر في فرص عيش أفضل.

–أيضا من بين الدوافع الاقتصادية الاجتماعية ظاهرة الفقر والجهل والمرض ذلك الثالوث الخطير –إن الفقر ظاهرة متشابكة ومعقدة ولها جوانب متعددة نفسية واجتماعية ومعرفية ، بالرغم من أن المجتمعات تسعى إلى تحقيق مستوى معيشة لائق للجميع للتقليل من حدة الفروق بين بين جماعات المجتمع(التير،2013،ص11) ،حيث إن الفقر آفة يفرزها النقص في الموارد من خلال سوء توزيع الثروات الأمر الذي ينعكس على عدم إشباع الحاجات الأساسية للأفراد والجماعات وبالتالي قد تفع الفرد إلى الهجرة بحثا عن أفضل .

–في المقابل آخر فإن الاغراءات التي يقدمها العالم المعاصر من خلال وسائل الاعلام والذي يبرز مظاهر التقدم ومستوى الخدمات التي يتلقاها المواطنون في الدول المتقدمة يولد الرغبة في الهجرة لدى الشعوب الفقيرة بالهجرة(قمرواخرون،2008،ص23).

2-الدافع السياسي: –إن عدم الاستقرار السياسي في المجتمع قد يدفع الفرد للهجرة إلى بلدان أكثر استقراراً، كما إن غياب الحوار بين سكان المجتمع وكثرة النزاعات المسلحة على الحكم والسلطة وغياب الحريات العامة وضياع حقوق الأفراد وانتشار الظلم بكل أنواعه قد يولد عند أفراد المجتمع حالة من عدم الأمان والاستقرار والرغبة إلى الهجرة إلى مكان أكثر استقراراً وامناً للهروب من الواقع المزرى إلى واقع يرى المهاجر بأنه يحقق له طموحاته وآماله بالرغم من كل المخاطر والصعاب.

–كما إن انخفاض الأجور في القطاع الخاص وغياب العدالة في المرتبات وخاصة للشباب الخريجين الطامحين إلى تأمين مستقلهم إلى جانب المستوي المعيشي للأسرة منخفض وهناك في المقابل الدول المهاجر لها يوجد ازدياد طلب للمهاجرين فينطلق المهاجرين بدون احتساب للمخاطر التي يوجهونها، كما إن من بين دوافع الهجرة وجود عصابات تخصص في مراكز تأوي المهاجرين وتأمن لهم متطلباتهم لأنها تذر عليها أرباح طائلة(الحوات،2007،ص20).

–وهناك دافع آخر قد يكون أحد الأسباب التي تدفع الأفراد إلى الهجرة والتفكير بها ألا وهو تغيير نسق القيم بالمجتمع فافتقاد المهاجر لقيمة الصبر والكفاح والجد والعمل والمثابرة قد يدفع إلى الهجرة، وذلك من منطلق أن القيم تمثل مجموعة من المعايير التي تحقق الاطمئنان للحاجات الإنسانية ويحكم عليها الناس بأنها حسنة، ويحرصون على الإبقاء عليها(مجاور،1969،ص101)

، كما إن غياب دور الأسرة وشبكة العلاقات الاجتماعية في عدم تكيفها مع كل الظروف كل ذلك يسهم في تفاقم هذه الظاهرة (السيد،325،2006).

-التغيرات الديمغرافية خاصة في مناطق الجنوب والمدن التي تمثل ممرات لهؤلاء المهاجرين، هذه التغيرات تؤثر على التوازن بين السكان الليبيين بهذه المدن الأمر الذي سوف ينعكس على التوزيع السكاني وعلى رسم الخطط والسياسات الاجتماعية في تقديم الخدمات خاصاً في غياب لأعداد هؤلاء المهاجرين وحصرهم.

-كما إن تكدس هؤلاء المهاجرين في المدن الساحلية وخاصة الذين يفشلون في الهجرة إلى أوروبا وبالتالي يستقرون في هذه المدن يثقل كاهل الدولة في تقديم الخدمات، وينعكس كذلك في ظهور أنماط سلوكية جديدة على المجتمع.

تداعيات الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي:

للهجرة غير الشرعية آثار وخيمة على المجتمع الليبي على مختلف الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والديموغرافية فهي تمثل تحدياً حقيقياً للأمن القومي للبلاد ،وخاصةً لما نلاحظه من تزايد أعداد المهاجرين في ظل انتشار شبكات تهريب البشر ،حيث أصبحت ليبيا باعتبارها بلد العبور تدفع ثمن بقاء المهاجرين بها بعد فشل المهاجرين للهجرة إلى أوروبا وكذلك في ظل تشديد القيود في البلدان المهاجر إليها وبالتالي أصبحنا نحن اليوم ندفع في ضريبة هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين إلينا ، ويمكن سرد بعض الآثار المترتبة على تنامي هذه الظاهرة بالمجتمع في التالي:-

-لا يختلف أحد على إن هناك مشكلة حقيقية تواجهه المجتمع الليبي من جراء تواجد هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين على أرض الوطن لما لها من تداعيات خطيرة على النسيج الاجتماعي للمجتمع الليبي وهو شيء يقلق الجميع وذلك لما يحمله هؤلاء المهاجرين من عادات وتقاليد وثقافة تختلف كلياً عن الايدولوجية في مجتمعنا ،اضافة إلى أنهم يعيشون في مناطق عشوائية يجتمع بها هؤلاء المهاجرين من أعراق مختلفة الأمر الذي يسهم في انتشار الأمراض الاجتماعية والصحية والثقافية بالمجتمع خاصة وإن أعداد هؤلاء المهاجرين في تزايد مستمر ، إضافة إلى أن هذه التجمعات تعد بؤرة من لتوتر والصراع بين مكونات هؤلاء المهاجرين ، مما يؤدي في معظم الأحيان إلى العنف ويزيد من الكراهية والحقد فيما بينهم(علي،2016).

-إضافة إلى ذلك فإن من تداعيات الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي الجانب الصحي كتفشي الأمراض الوبائية كالإيدز والدرن والسل، إضافة إلى الأمراض الجلدية نظراً لأن أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين لا يخضعون للكشف الصحي لكونهم غير نظاميين ودخلوا إلى البلاد بطرق سرية وملتويه، وما يزيد الأمر تعقيداً أن جل هؤلاء المهاجرين يتم تشغيلهم من قبل المواطنين

في المخابز والمزارع وغيرها من المهن حيث اظهرت بعض التقارير أن نسبة 38.3% من عينة البحث مصابون بمرض التهاب الكبد(الترهوني،2016).

-إلى جانب ذلك فإن من تداعيات الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي هو انتشار الجريمة بكل أنواعها كجرائم المخدرات والحبوب المهلوسة التي تعد من موارد الكسب السريع، اضافة الى جرائم التزوير في الاقامات والاوراق الثبوتية وتزوير العملة المحلية وغيرها من العملات الأمر الذي يهدد الأمن القومي الليبي.

-تنامي ظاهرة الإرهاب وانتشار السلاح خارج إطار الدولة الأمر الذي يدفع بالدولة إلى مزيد من الأموال من أجل القضاء على هذه الظاهرة.

-وفي سياق متصل فإن القانون الليبي وضع حد لهذه الظاهرة وسن العديد من القوانين التي تجرم من يقوم بهذه الظاهرة وذلك من خلال سن العديد من القوانين حيث يعد القانون رقم 19 لسنة 2010من القوانين التي تتعامل بشكل قوي مع هذه الظاهرة والتي تنص على تداعيات هذه الظاهرة وبيان العقوبة المترتبة عليها ،إضافة إلى قانون العقوبات الليبي سنة 1954والمعدل بالقانون رقم 73لسنة 1975، كما إن هناك جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية المختص بمحاربة هذه الظاهرة وضبط كل المهاجرين غير الشرعيين واتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم ، إضافة إلى ذلك هناك مصلحة الجوازات والجنسية وشؤون الأجانب والتي أوكلت إليها العديد من المهام التي تتعلق بحركة الدخول والخروج عبر المنافذ الرسمية حيث تعد إدارة مباحث الجوازات إحدى الإدارات التي تتبع هذه المصلحة وتتولى مكافحة الهجرة غير الشرعية .

الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية:

يشير مفهوم الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية بأنها "اتجاها يتضمن الاهتمام بالإنسان وحاجاته وأهدافه وأساليب تفكيره وبيئته وهذا الاتجاه يتيح للأخصائي الاجتماعي استخدام كل ما يتوفر لديه من أدوات ونظريات وأساليب علميه في ضوء حاجات ومشكلات العملاء على كل المستويات" وبطبيعة الحال فالمهاجر هو إنسان تقطعت به كل السبل في بلده ولم يبق له إلا سبيل الهجرة لذلك يعمل الممارس العام في الخدمة الاجتماعية من خلال منظور الممارسة العامة على تبصير المهاجر بخطورة ما يقوم به من أفعال من خلال ما يوفره له هذا المنظور من أدوار مهنية ،حيث يرتبط السلوك المهني للممارسين الاجتماعيين بمجموعة من القيم الاخلاقية في التعامل مع بعضهم البعض وكذلك التعامل مع العملاء وأفراد المهن الأخرى(قاسم،2006،ص153).

ومن منطلق أن هذه الظاهرة (الهجرة غير الشرعية) تفوق نطاق مجتمعنا إلى النطاق الدولي والعالمي لذلك فإن الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية أخذت على عاتقها التصدي لتداعيات الخطير لهذه الظاهرة على المجتمع والنسيج الاجتماعي به ، حيث يرى سرحان بأن الممارسة

العامة للخدمة الاجتماعية لها نطاق واسع وتتعامل مع مشكلات وقضايا ذات صبغة عالمية بهدف المساهمة في ايجاد حلول لها(سرحان،2015،ص226) ،والهجرة غير الشرعية تخطت النطاق المحلي وأصبحت ذات طابع دولي ،وهناك من يرى أن للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية وخاصة في مجالها الدولي لها عدة مجالات منها مجال الارهاب الدولي والانحراف والعنف ومجال حقوق الانسان ومجال الفقر والتفاوت الطبقي ومجال الفئات المعرضة للخطر كالمشردون والاقليات ومجال مواجهة المشكلات الدولية(علي،198،2012).

واهتمامها بهذه القضايا الدولية ودورها مع كافة المستويات بالمجتمع وبمختلف مشكلاته وظواهره الاجتماعية فإن ما يعرض له مجتمعنا الليبي في السنوات الاخيرة لأفواج من المهاجرين غير الشرعيين تمثل تحدياً لمؤسسات الدولة وأجهزتها في مكافحة هذه الظاهرة أو الحد منها أو تقنينها ،حيث إن لهذه الظاهرة تداعيات جمة تتطلب تظافر كل الجهود كلاً في مجال تخصصه وعلمه ، لذلك فالممارسة العامة للخدمة الاجتماعية من خلال أهدافها ومداخلها ونماذجها العلمية في التدخل المهني لها دور من خلال كونها تتعامل مع الإنسان ومشكلاته الاجتماعية خاصاً إن من آثار هذه الظاهرة مشاكل يتعرض لها كل الانساق بالمجتمع كالخلل في البناء الأسري وانتشار البطالة وانتشار معدلات الجريمة والسلوك الاجرامي وغيرها من المشكلات الاجتماعية ،لذلك فان الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية تتعامل مع كل المستويات للحد من تأثير هذه الظاهرة على المجتمع بأكمله، حيث إنها تتعامل مع تلك التحديات المعقدة مثل اللجوء والهجرة والنزوح باستخدام المداخل العلمية (الشريف،2007،ص24).

استنتاجات البحث: -

أسفر البحث الحالي من خلال تحليل مفهوم الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على المجتمع الليبي وتحليل نتائج الدراسات السابقة على الاستنتاجات الآتية: –

أ–اسباب الهجرة غير الشرعية:

–غياب العدالة في توزيع الدخول، ووجود مجتمع طبقي، وقلة فرص العمل.

– الفقر وقلة الدخل وانعدامه وقلة فرص الحصول على وظيفة وعمل.

–البطالة وخاصة بطالة الخريجين الشباب تعد من الأسباب الرئيسية في التفكير في الهجرة

– تدنى مستوى معيشة الفرد من خلال ضعف الدخل فتجعله غير قادر على توفير متطلباته الأساسية.

– غياب الاستقرار السياسي في المجتمع قد يدفع الفرد للهجرة إلى بلدان أكثر استقراراً.

–كثرة النزاعات المسلحة غياب الحريات العامة

– غياب دور الأسرة وشبكة العلاقات الاجتماعية في عدم تكيفها مع الواقع المعاش.
– تأثر النسيج الاجتماعي للمجتمع الليبي وذلك لما يحمله هؤلاء المهاجرين من عادات وتقاليد وثقافة تختلف كلياً عن الايدولوجية في مجتمعنا.
– انتشار الأمراض الاجتماعية والصحية والثقافية بالمجتمع في ظل تزايد اعداد المهاجرين..
–هناك أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين لا يخضعون للكشف الصحي الامر الذي يؤدي الى تفشي الأمراض الوبائية كالإيدز والدرن والسل، إضافة إلى الأمراض الجلدية وذلك
– انتشار الجريمة وزيادة معدلاتها وبكل أنواعها كجرائم المخدرات، اضافة الى جرائم التزوير في الاقامات والاوراق الرسمية وتزوير العملات النقدية الأمر الذي يهدد الأمن القومي الليبي.
–انتشار السلاح خارج إطار الدولة الأمر الذي يدفع بالدولة إلى مزيد من الأموال من أجل القضاء على هذه الظاهرة.
– انتشار ظاهرة تجارة البشر والمخدرات وزيادة معدل الجريمة والسلوك الاجرامي
–إن غالبية المهاجرين كانوا من الذكور، وهذا ينعكس على العمل والبطالة بالمجتمع.

التصور المقترح لدور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في التعامل مع تداعيات الهجرة الغير شرعية على المجتمع الليبي، وفيما يلي هذا التصور: _

انطلاقاً من البحث الحالي وما خلص إليه من استنتاجات ومن نتائج بعض الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها، وبالاطلاع حول ما كتب عن هذه الظاهرة يمكن وضع تصور مقترح لدور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في التعامل مع تداعيات الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي في الآتي: –

أولاً: الأسس التي يقوم عليها التصور المقترح:

1. الإطار النظري الموجه للبحث الحالي، وما تضمنه من استنتاجات ومعارف مرتبطة بأدوار ومداخل وعمليات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية.
2. نتائج الدراسات والبحوث السابقة ذات العلاقة بالبحث الحالي والتي سبق عرضها في متن هذه البحث.
3. ملاحظات الباحث في الواقع الميداني.

ثانيًا: أهداف التصور المقترح:

يسعى التصور المقترح لإبراز دور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في التعامل مع تداعيات الهجرة الغير شرعية على المجتمع الليبي.

ثالثا: ـالمداخل العلمية للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية مع تداعيات الهجرة غير الشرعية:

1-المدخل الوقائي :- إن المدخل الوقائي هو مجموعة الجهود والانشطة المهنية التي يمارسها الأخصائي الاجتماعي كممارس عام بالتعرف على المناطق الكامنة والمحتملة لمعوقات الأداء الاجتماعي للأفراد والجماعات لمنع ظهورها مستقبلا أو التقليل منها على الأقل (ابوالنصر،2008) ،حيث إن تواجد هذه الأعداد المتزايدة من الهجرة الغير شرعية ومن مختلف الجنسيات يمكن التنبؤ بحدوث الكثر من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية وهذا يدفع بالأخصائي الاجتماعي كممارس عام العمل على ايجاد الحلول لها من خلال استخدام المدخل الوقائي ، حيث يعمل الممارس العام للخدمة الاجتماعية من خلال استخدام هذا المدخل على الاتي:-

-الاكتشاف المبكر لتداعيات الهجرة غير الشرعية من خلال استثارة الوعي المجتمعي بخطورة هذه الظاهرة

-التدخل المبكر لإيقاف تفاقم هذه الظاهرة ووضع الحد لها من خلال العمل الفريقي مع باقي الجهات المعنية بالمشكلة

-العمل على منع حدوث المضاعفات التي تترتب على تداعيات الهجرة غير الشرعية على المجتمع.

-تنمية القدرات لدى أفراد المجتمع وتعزيز ومساندة مصادر القوة من أجل تجنب التعرض لهذه الظاهرة من خلال برامج التدخل المهني باستخدام العديد من الوسائل المتاحة كالمؤتمرات والندوات والمحاضرات من أجل وقاية أفراد المجتمع من تداعيات هذه الظاهرة.

2-المدخل العلاجي:

تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد المتضررين من هذه الظاهرة

-تنظيم جلسات دعم نفسية واجتماعية داخل مراكز الايواء

-حماية الأطفال وإحالة الحالات المعقدة إلى الجهات الطبية والنفسية

-التدخل مع السكان المتأثرين بالهجرة غير الشرعية

3-المدخل التنموي:

في سعيها الحثيث من خلال الممارسون المهنيون في ايجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية التي تتعرض لها الانساق الاجتماعية كافة تنتهج المهنة المنهج العلمي بخطواته المتنظمة من أجل تحقيق أهدافها المختلفة وإزالة المشكلات واشباع الحاجات والوصول إلى التغير الاجتماعي المقصود، وتعديل سلوكيات الأفراد وتنمية شخصياتهم وترفع من مستوى العلاقات الايجابية فيما بينهم ... ليواجهوا مشكلاتهم فردية كانت أو جماعية بقوة ونجاح (غباري،1989، 67).

ويعد المدخل التنموي من الاتجاهات الحديثة للممارسة العامة الخدمة الاجتماعية ذلك المدخل من الممارسة الذي يتعامل مباشرة مع تحديات التنمية ويسهم بإيجابية وفعالية في رفع مستوى معيشة الأفراد بالمجتمع حيث يهدف هذا المدخل بشكل عام إلى تحديث المجتمع، وتحديد المعوقات الاجتماعية للتنمية الاقتصادية والعمل على التغلب عليها (ابوالنصر،2007، ص305)، حيث يستطيع الممارس العام للخدمة الاجتماعية من خلال هذا المدخل على القيام بالآتي: –

– تقديم برامج تنموية حقيقة باشتراك مع كل المؤسسات الحكومية والأهلية كوزارة الشؤون الاجتماعية والتعليمية والمنظمات الدولية والمؤسسات الأمنية في تقديم برامج تنموية تهدف من خلالها إلى تغيير سلوكيات أفراد المجتمع في التفكير بالهجرة حيث لا يخفى على أحدٍ متابع لملف الهجرة غير الشرعية أو مراقب أو ملاحظ عن كثب لما لهذا الملف من تداعيات مختلفة لذلك فالأمر يحتاج إلى تظافر الجهود والعمل كفريق وخاصاً في المدن التي تعاني من تكدس المهاجرين غير الشرعيين.

– الاستمرار في البحث العلمي وإجراء الدراسات الميدانية حول آثار الهجرة غير الشرعية الوافدة على المجتمع الليبي والمساهمة في رسم السياسات الاجتماعية وتقديم نتائج وتوصيات بشأنها في كيفية التعامل معها بطريقة نظامية وبطريقة تنموية وإنسانية، والعمل على ربط التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية كي لا يسبق الجانب المادي الجانب الاجتماعي (بشار،2009، 125).

رابعا :-عمليات الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع تداعيات الهجرة غير الشرعية:

انطلاقاً من دور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في اهتماماتها بالمشكلات المجتمعية بكل مستوياتها المحلية والعربية والعالمية والمساهمة في ايجاد الحلول لها حيث تمثل قضية الهجرة غير الشرعية وتداعياتها الخطيرة من الظواهر الاجتماعية التي فرضت نفسها كتحدٍ أمام مجتمعنا الليبي باعتباره بلد عبور ،وكذلك بلد استقرار لمن تقطعت بهم السبل إلى الهجرة إلى أوروبا ، لذلك تهتم الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية بدراسة وتحليل مخاطر الهجرة غير الشرعية من خلال عمليات تجسد الدور الفاعل للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية وذلك من خلال :–

أ–عمليات ترتبط بتقدير الموقف الاشكالي وذلك من خلال تفهم تداعيات الهجرة غير الشرعية على المجتمع وتنظيم وترتيب وتبويب تلك المعلومات والبيانات إلى جانب الظروف التي تؤثر في مكونات المجتمع وتركيبته والظروف المحيطة والتي تجعله أحد ضحايا هذه الظاهرة من أجل توصيف الموقف الاشكال بدقة وترتيب تداعيات الظاهرة والعمل على التدخل المهني بكل مهنية بحسب درجة إلحاحها وخطورتها.

ب–عمليات التخطيط: –وذلك بعد التقدير العلمي للموقف الاشكالي وتنظيم وترتيب مشكلات وتداعيات الهجرة غير الشرعية على مجتمعنا ينطلق الممارس المهني من خطة للتدخل المهني مبني على ما تحصل عليه من بيانات ومعلومات ميدانية تؤهله إلى التدخل المهني مستعيناً بكل الجهات التي لها علاقة بملف الهجرة من أجل انجاح عمليات التدخل المهني.

ج–عمليات ترتبط بالمساعدة المهنية تلك العمليات التي يقوم بها الممارس العام تكون مبنية على نتائج دراسات واقعية بعيدة عن الارتجالية والعشوائية، حيث إن عمليات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية **تهدف** إلى العلاج من اجل تخفيف حدة المشكلات الاجتماعية والتعويض لتأهيل عجز الأداء الاجتماعي للأفراد بالمجتمع إلى جانب تنمية السياسات الاجتماعية وتطويرها من خلال الخبرات المتعددة للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية (البسيوني،1998، ص25).

خامسا: -أدوار الممارس العام للخدمة الاجتماعية مع تداعيات الهجرة غير الشرعية:

الدور المعالج:

1. العمل مع المهاجرين غير الشرعيين سواءً في مراكز الاحتجاز أو في مراكز التجمعات بالمدن ومساعدتهم على تعديل أفكارهم الغير صحيحة ومشاعرهم السلبية وسلوكياتهم الغير المرغوبة، أي السعي لإحداث تغيرات ايجابية في ذات المهاجر.
2. البحث عن كافة الإمكانيات والموارد التي تسهم في حل مشكلات الهجرة غير الشرعية من خلال استخدام وسائل تنظيم المجتمع المختلفة كالمؤتمرات واللجان واستثارة الرأي العام المحلي تجاه ما تسببه هذه الظاهرة من خطر على المجتمع.
3. حث الأجهزة والمنظمات المختلفة المحلية والدولية على المشاركة في حل مشكلات المهاجرين غير الشرعيين من خلال استخدام طريقة تنظيم المجتمع وعملياتها.

-دور الباحث وجامع معلومات.

1. جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالمهاجرين غير الشرعيين باستخدام ادوات البحث العلمي وتصنيفها وترتيبها ثم تحليلها لتكون أساساً في التخطيط على أساس علمي.
2. القيام بإجراء البحث الاجتماعي المتعلق بزيادة معدلات الاجرام من خلال تداعيات الهجرة غير الشرعية لتقديمها للمؤسسات ذات العلاقة.

3. القيام بالدراسات والأبحاث حول تداعيات الهجرة غير الشرعية من خلال دراسات واقعية يتم من خلالها رصد تلك التداعيات ونشرها إلى الرأي العام وتقديم تقارير دورية لتقديمها إلى الجهات الرسمية ذات العلاقة بملف الهجرة.
4. حصر الإمكانيات والموارد الموجودة بالمجتمع والتي يمكن استغلالها والاستفادة منها للمساعدة في إيقاف تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى المجتمع.

5-تزويد الجهات الرسمية في المجتمع بالمعلومات والمعارف اللازمة التي تمكنهم من مواجهة تداعيات الهجرة غير الشرعية من أجل اتخاذ القرارات في وقتها.
6-المشاركة في عمل الندوات واللقاءات والمؤتمرات العلمية من أجل توعية أفراد المجتمع بأهمية مواجهة تداعيات الهجرة غير الشرعية على المجتمع ومؤسساته الاجتماعية.
1. نشر الوعي المجتمعي وتبصير الأهالي بخطورة التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين وذلك لما يحملونه من أيديولوجية غير معروفه وكيفية الوقاية منها.

-الدور الوسيط:

1. تسهيل حصول المهاجرين على الخدمات التي يحتاج إليها من مؤسسات رعايتهم كالخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية وذلك لكونه إنسان وإنه ضحية من ضحايا المجتمع المهاجر منه.
2. التوسط بين مؤسسات المجتمع المحلي والمحيط للاستفادة من الموارد والإمكانيات المتاحة في المجتمع من أجل تحديد المواقف ورص الصفوف لهذه الظاهرة.
3. توصيل خطر هذه الظاهرة إلى كل المسؤولين في المجتمع وأصحاب القرار وتبصيرهم بخطورة تلك الظاهرة وتداعياتها ليكونوا أكثر استجابة في الوقت المحدد.

-دوره في المساعد:

1. مساعدة المؤسسات الاجتماعية بالمجتمع المعنية بالمهاجرين غير الشرعيين على فهم وتحديد العوامل المرتبطة بحدوث هذه الظاهرة ومعاونتها على اختيار الحلول الكفيلة لوضع حد لها.
2. العمل على إشراك أكبر قدر من المؤسسات والمنظمات الاجتماعية بالمجتمع في مناقشات جماعية حتى يشعروا جميعاً أن هذه الظاهرة ليست مسؤولية مؤسسة بعينها بل هي مشكلات عامة وخطرها وخيم على المجتمع بأسره.
3. متابعة أوضاع المهاجرين وتقييم الخطط والبرامج التي يتم من خلالها مكافحة هذه الظاهرة والعمل على تقويمها بما يسهم في فاعليتها

-دور المخطط:

1. المساهمة في تحديد الأهداف القريبة والبعيدة وإمكانية تنفيذ ومتابعة خطط التدخل المهني في المشكلات المصاحبة للهجرة غير الشرعية على المجتمع وخاصة فئات الشباب المعرضين للهجرة.
2. التعاون مع غيرها من المهن في المؤسسات الاجتماعية في تحديد الموارد والامكانيات المادية والبشرية اللازمة لوضع الخطط وتنفيذ البرامج على أسس علمية حتى يتم تحقيق أهدافها.

-دور المنسق:

1. قيام الممارس العام بالتنسيق كفريق عمل بين جهوده كمهني مسؤول عن التغيير الاجتماعي بالمجتمع وجهود غيره من المهنيين داخل المؤسسات الاجتماعية وذلك للقيام بحصر تداعيات الهجرة غير الشرعية على المجتمع من أجل وضعها في سلم الأوليات ومن ثم البدء بعلاجها حسب أولوياتها.
2. العمل كحلقة اتصال بين مؤسسات المجتمع التي لها علاقة بملف الهجرة غير الشرعية (كالشرطة والهجرة والصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية وغيرها) من خلال التنسيق بين جهود أنساق التعامل المسؤولة عن مواجهة مشكلات تداعيات الهجرة غير الشرعية حتى يمكن الاستفادة بكافة الجهود دون تكرارها أو تضاربها بما يسهم في مواجهة تلك التداعيات.

3-تنسيق الجهود بين المؤسسات المحلية المعنية بالهجرة غير الشرعية والمؤسسات الدولية ذات العلاقة كمنظمة الهجرة الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

سادسا: -المهارات التي يمكن استخدامها في هذا التصور المقترح:

أ-مهارات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية على المستوى الأصغر: - مهارات الاتصال – مهارات التسجيل-مهارات تكوين العلاقة المهنية مع العملاء-مهارات تجزئة الموقف الاشكالي – مهارات التفسير وتحليل المواقف.

ب-مهارات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية على المستوى الأوسط: -مهارات استخدام امكانيات المؤسسة –مهارات القيادة-مهارات التقويم-مهارات وضع البرامج وتصميمها-مهارات العمل كفريق.

ج- مهارات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية على المستوى الأكبر: - مهارات التنسيق-مهارات المدافعة –مهارات استثارة الوعي المجتمعي-مهارات التعامل مع الأزمات والكوارث –مهارات صناعة القرارات الرشيدة-مهارات التنسيق بين المنظمات الدولية.

المراجع: -

1-القانون رقم 19لسنة 2010بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية مدونة التشريعات، المادة 1من القانون.

2-ابتسام ميلاد حديدان، الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالجريمة المنظمة في الدولة الليبية، المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية بعنوان الهجرة غير الشرعية وسبل المواجهة، جامعة سرت، 2009

3-أحمد علي أسماعيل، أسس علم السكان، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة ،1997.

4-أحمد عبد العزيز الأصفر' فن ممارسة الخدمة الاجتماعية، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع،2004.

5-أسماء عادل سليم، جهود القطاع الاهلي في تحقيق الأمن الاجتماعي لأسر ضحايا الهجرة غير الشرعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، ع49، 2020

6-السيد عبد الحميد الشريف، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 2007

7-الفيتوري صالح السطي، الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول المعبر (دراسة تلك الآثار على جنوب ليبيا)، المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية، سرت ليبيا 2019

8-الفاروق إبراهيم البسيوني، الخدمة الاجتماعية من منظور تكاملي، بحث منشور بمجلة الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، القاهرة، جامعة حلوان، 1998.

9-جمال المبروك علي، ليبيا والهجرة غير النظامية، مجلة شؤون ليبية، ليبيا، 2016.

10-حنان عبد الحميد، الآثار الاجتماعية والثقافية المصاحبة للهجرة الوافدة إلى المجتمع الليبي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2015

11-سعاد فرج علي شبيك، الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي (دراسة تحليلية)، مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي، ع 55، 2023..

12- عاطف خليفة محمد: تصور مقترح للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتوعية الشباب من مخاطر الهجرة غير الشرعية، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2009

13-عصام توفيق قمر وآخرون، المشكلات الاجتماعية المعاصرة، دار الفكر، عمان، الاردن، 2008.

14-على الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، منشورات الجامعة المغاربية، طرابلس، ليبيا، 2007.

15-عبد المعطي السيد، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية2006.

16- مختار، عبد العزيز عبد الله مختار، طرق البحث في الخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995

17-عوض سليم خليفة، مجلة مدارة البحوث الاجتماعية، 2010، ع3، الشؤون الاجتماعية طرابلس، ليبيا

18-عزة علي شحاته، الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية للشباب المصري، المؤتمر العلمي الثالث والعشرون للخدمة الاجتماعية (انعكاسات الازمة المالية على سياسات الرعاية الاجتماعية)، مصر، مجلد 1، القاهرة، 2010.

19-فتحي محمد اشنيبو، العوامل الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية وتأثيرها على المجتمع الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية الليبية، مدرسة العلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، 2015

20-ماهر ابوالمعاطي علي، الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية الدولية، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 2012.

21_____، نماذج ومهارات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، نور الايمان للطباعة، 2009.

22–محروس خليفة وانصاف عبدالعزيز، الخدمة الاجتماعية وأساليب الرعاية، رؤية نقدية للمفاهيم والممارسات، دار المعرفة، الاسكندرية، 1987.

23–مدحت محمد ابوالنصر، الاتجاهات المعاصرة في ممارسة الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2008،

24ـــــــــــــــــــ، إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2007.

25ـــــــــــــــــــ، فن ممارسة الخدمة الاجتماعية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر 2009،

26–محمد سلامة غباري، الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة والشباب، المكتب الجامعي الحديث، 27–محمد الغزالي، الهجرة السرية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2015.

28–محمد صلاح الدين مجاور: التربية الخلقية ومسئولية المدرسة فيها، الكويت –مجلة العربي – العدد 133 ديسمبر 1969.

29–محمد رفعت قاسم، تنظيم المجتمع واستراتيجيات المشاركة، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 2006

30–محمود سرحان، الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية الدولية، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، 2015،

31–محمود فتحي محمد محمود، الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على الهجرة غير الشرعية ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها، بحث منشور بالمؤتمر العلمي السنوي العشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، 2009.

32–محمود محمود عرفات، تصور مقترح لإعداد أخصائي اجتماعي دولي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الحادي والعشرين، الجزء الأول، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، أكتوبر 2006

33–مصطفى حسن بشار، ممارسة الخدمة الاجتماعية التنموية، الدار المصرية السعودية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.

34-مصطفى عمر التير، الأوضاع المعيشية لذوي الدخل المحدود في المجتمع الليبي، دراسة امبريقية، مداد للطباعة والنشر، 2013.

35-هاني الترهوني، الهجرة غير النظامية في ليبيا، مجلة شؤون ليبية، ليبيا، 2016